

## حزب الأمة ودوره في تركيا ١٩٤٨-١٩٥٠

م. د. قيس أسعد شاكر حميدي  
المديرة العامة لتربية صلاح الدين  
قسم تربية سامراء

### الملخص

أعلن رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو في خطاب له أمام أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الثاني ١٩٤٥م بأنه مستعد لإجراء تعديلات على النظام السياسي، بسبب الظروف المتغيرة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩\_١٩٤٥) إذ أوضح عصمت إينونو بأن العجز الأساسي الذي حصل في نظام حكم الحزب الواحد هو نتيجة عدم وجود أحزاب معارضة وتعددية حزبية، لاسيما وإن تركيا بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تدهور في أوضاعها الاقتصادية والمالية والمعيشية مما ولد إرباكاً في الأوساط الاجتماعية، وهذا بدوره أدى لحدوث تدمير بين فئات المجتمع التركي لاسيما من طبقة الفلاحين والعمال والحرفيين الذين بدأوا يطالبون بتغيير بنية النظام السياسي والاقتصادي في تركيا. وبذلك فإن عصمت إينونو الذي نجح في إبعاد شبح الحرب العالمية الثانية عن بلده، لم يستطع إبعاد آثار تلك الحرب التي ألفت بظلالها على طبقات المجتمع التركي بمختلف فئاته، فضلاً عن العوامل الخارجية والمتغيرات الدولية التي ولدتها ظروف تلك الحرب ونزولاً عند إرادة الأمم المتحدة وبعد عقدين من حكم الحزب الواحد اضطرت عصمت إينونو لأن يعلن التعددية الحزبية والسماح بتأسيس أحزاب جديدة في تركيا كالحزب الديمقراطي و حزب الأمة.

**الكلمات المفتاحية:** التعددية الحزبية، عصمت إينونو، حزب الشعب الجمهوري، الحزب الديمقراطي، حزب الامة.



## **The "Umma Party" and its Role in Turkey (1948-1950)**

**Ass. Dr. Qais Asaad Shakir Humaidi**

General Directorate of Education of Salah Al-Din  
Department of Samarra

### **Abstract**

The President of the Turkish Republic "Isamat Inonu", declared in a speech before the members of the Turkish National Council in November 1945, that he was ready to make adjustments to the political system, due to the changing circumstances in the world after the Second World War (1939\_1945). Isamat Inonu announced that the main deficit that occurred in the system of one-party rule is the result of the absence of opposition and multiparty, especially that Turkey after the Second World War faced a deterioration in its economic, financial and living conditions, which created confusion in the society, and this in turn led to grumbling between The classes of Turkish society, especially the peasants, workers and craftsmen who have begun to demand a change in the structure of the political and economic system in Turkey. In spite of that Isamat Inonu succeeded in removing the Second World War from his country, but he could not drive the effects of that war, which cast a shadow on the Turkish society in its various classes, as well as external factors and international changes that were born by the circumstances of that war and applying the will of the United Nations and also after two decades of One-party rule, Inuno was obliged to declare multi-party and allow the establishment of new parties in Turkey such as the Democratic Party and the Umma Party.

**Keywords:** Multi-party, Isamat Inonu, The Republican People's Party, The Democratic Party, The Umma Party.

### المقدمة

تُعد تركيا من الدول المؤثرة في العالم العربي، بحكم موقعها الجغرافي فضلاً عن أهميتها الإستراتيجية وتأثيراتها السياسية على بعض الدول الغربية ولاسيما العراق، لذا فإن دراسة المراحل التاريخية التي مرت بها ومعرفة توجهات قادتها، لهو السبيل السليم لكيفية التعاطي معها. فضلاً عن ذلك فإن الأحزاب تؤدي بصفه عامة دوراً رئيسياً بالعملية السياسية في أغلب المجتمعات المعاصرة سواء عربية كانت أو أجنبية، لاسيما بعد تراجع النظريات التي كانت في الماضي تنظر إلى الحزب بأنه يمثل مصدر للإنقسام والفرقة والتفكك السياسي، وحلت محلها نظريات أخرى ترى بأن السياسة على درجة عالية من التعقيد، ولا يمكن تنظيمها إلا بواسطة الأحزاب، وإن بناء برامج وأهداف للأحزاب من التنوع بحيث يستطيع أي نظام سياسي أن يختار ما يلائمه من تركيبة حزبية، وبالإمكان أن يستفاد من برنامج الحزب السياسي في النظم السياسية المتطورة، وربما يصعب وقد يستحيل على الدولة العمل بدونه.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وتغير ميزان القوى في العالم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كل ذلك دفع تركيا إلى تبني شعار العلمانية أكثر من ذي قبل، وما تبع ذلك من إجراءات لاتخاذها قاعدة مهمة للمصالح الأمريكية، بحجة مواجهة الخطر الشيوعي، الذي يهدد بلدان الشرق الأوسط، لكن تلك التحولات لم تحول دون ممارسة الأحزاب التركية دوراً في مجال التحولات الكبيرة التي تشهدها تركيا، الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية إلى الصدام مع بعض تلك الأحزاب وبخاصة ذات التوجه الإسلامي المعتدل المعارض للتوجهات العلمانية، لأن همها الوحيد كان القضاء على مظاهر التدين في المجتمع التركي.

وتماشياً مع ذلك يمكن القول بأن الأحزاب في تركيا كان لها دوراً مؤثراً في التطورات السياسية التي شهدتها تركيا إلى حد ما، إذ يلاحظ إنه في كثير من الأحيان كان يفرض على الأحزاب أن تتبع سياسات محددة بعينها لتكون متماشية مع العقيدة السياسية للدولة، ومن هذه الأحزاب حزب الأمة التركي (موضوع البحث). وتسهيلاً لدراسة هذا الحزب من خلال برامجه وسياسته، يمكننا أن نقسم البحث إلى ثلاث محاور:

أولاً: قانون التعددية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٥

ثانياً: الظروف السياسية التي أدت إلى تأسيس حزب الأمة

ثالثاً: حزب الأمة حتى عام ١٩٥٠

أولاً: قانون التعددية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٥:

إن تركيا الحديثة لم تكن لتختبر ظاهرة التعدد الحزبي، إذ كان حزب الشعب الجمهوري ((Cumhuriyet Halk Partisi))<sup>(١)</sup> هو المهيمن على مقاليد السلطتين التنفيذية والتشريعية، على الرغم من أن مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك ((Mustafa Kemal Atatürk))<sup>(٢)</sup> كان يؤمن بأن سياسة التحديث في تركيا تكون عن طريق تبني بعض معالم الفكر السياسي الغربي<sup>(٣)</sup>.

تمكنت تركيا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية من التغلب على الصعوبات التي رافقت الحياة السياسية في تركيا، من خلال تبني التعددية الحزبية. وفي الحقيقة هناك عوامل عديدة جعلت تركيا تتخلى عن نظام الحزب الواحد، منها عوامل خارجية تتمثل بإنهيار الأنظمة الاستبدادية بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية فضلاً عن التهديد السوفيتي، إذ إن السوفيت طالبوا بتعديل ((ميثاق مونترو))<sup>(٤)</sup> والمطالبة بولايتي قارص ((Kars)) و أردهان ((Ardahan)) الواقعتان في شرق الأناضول. وفي ظل هذه الأوضاع، لم يكن المجتمع الغربي ليقبل تركيا وهي تنتهج نظام الحزب الواحد، فضلاً عن ذلك فإن تركيا احتاجت خلال هذه المدة إلى المساعدات الأمريكية، مما جعل الأمر واضح بالنسبة للأتراك من إنه في حالة عدم تبني تركيا للنظام الديمقراطي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستمتنع عن تقديم المساعدات لها<sup>(٥)</sup>، فضلاً عن العوامل الداخلية التي دفعت تركيا عبر شخصية رئيس جمهوريتها وزعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو ((İsmet İnönü))<sup>(٦)</sup> إلى انتهاج مبدأ التعددية الحزبية وسعيه لامتصاص نقمة الشعب التركي المتنامية على نظام حكمه، من خلال السماح بتأسيس أحزاب سياسية أخرى، ولكي يتمكن من خلال هذه الأحزاب من التخلص من عناصر المعارضة داخل صفوف حزب الشعب نفسه<sup>(٧)</sup>، لذلك كانت النتيجة بنهاية المطاف هي موافقة رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا كوسيلة من وسائل التغيير في بنية النظام السياسي التركي<sup>(٨)</sup>.

لذلك بيّن عصمت إينونو في خطابه الرئاسي الذي ألقاه أمام أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥، إذ أوضح عصمت إينونو بأنه على إستعداد لإجراء تعديلات كبيرة على النظام السياسي، وأكد على إن هذه التعديلات ستكون متماشية مع كل الظروف والمتغيرات الدولية، التي نتج عنها انتصار الديمقراطية الغربية على الديكتاتورية النازية والفاشية، وأكد عصمت إينونو على إن مكانم الخلل الرئيسة بالنظام السياسي التركي تتمثل بعدم وجود أحزاب سياسية مُعارضة، وأن الظرف الآن أصبح ملائم لتشكيل مثل هكذا أحزاب<sup>(٩)</sup>.

إن اتخاذ مثل هذا القرار هو أحد أهم الإجراءات السياسية التي اتخذت إبان تلك المدة، وأكثرها جرأة، وهذا ما جعل رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو ((بوصفه زعيماً لحزب الشعب الجمهوري)) يقوم بزيارة مقر حزب الشعب مرتان في يومين متتاليين للتشاور مع قادة الحزب لإنجاح مساعيه في تأييد ظاهرة التعددية الحزبية إذ كانت من نتائج ذلك الإجراء تأسيس الحزب الديمقراطي ((Demokrat Parti))<sup>(١٠)</sup> عام ١٩٤٦ فضلاً عن الأحزاب الأخرى<sup>(١١)</sup>.

**ثانياً: الظروف السياسية التي أدت إلى تأسيس حزب الأمة:**

كان من المقرر أن تجري الانتخابات في عام ١٩٤٧، ولكن التعددية الحزبية والسماح بنشوء الأحزاب في تركيا لاسيما الحزب الديمقراطي، كل ذلك جعل الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) يُفكر في تقديم موعد الانتخابات لقطع الطريق على الحزب الديمقراطي من تجميع قواه والإستعداد لتلك الانتخابات، لا سيما بعد إن رأى حزب الشعب الجمهوري توجه شرائح ونُخب مجتمعية كبيرة والتفافها حول الحزب الديمقراطي ومساندتها له، لذلك تم إجراء الانتخابات البرلمانية التركية في الحادي والعشرون من تموز ١٩٤٦ وأعلنت نتائجها في الرابع والعشرون من الشهر ذاته وفيها حصل حزب الشعب الجمهوري على (٣٩٦) مقعداً نيابياً من بين (٤٦٥) مقعد، بينما حصل الحزب الديمقراطي على (٦٢) مقعداً، وقد حصل المستقلون على (٧) مقاعد فقط<sup>(١٢)</sup>.

ونتيجة لذلك أصبح في المجلس الوطني التركي الكبير حزبان رئيسيان وهما الحزب الذي ينتمي له رئيس الجمهورية ((حزب الشعب الجمهوري)) وحزب المعارضة ((الحزب الديمقراطي))، بعدها قرر أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير إعلان ترشيح رئيس للجمهورية التركية، وقد قام نواب حزب الشعب الجمهوري بترشيح رئيس الحزب ((عصمت إينونو))، بينما رشح نواب الحزب الديمقراطي عضو المجلس الوطني التركي الكبير في ولاية أسطنبول فوزي جاقماق ((Fevzi Çakmak))<sup>(١٣)</sup>، وكان فوزي جاقماق قد ترشح كنائب مستقل في القائمة الانتخابية للحزب الديمقراطي، إذ كان فوزي جاقماق أكثر نواب الحزب الديمقراطي حصداً للأصوات الانتخابية من خلال حصوله على (١٩٤٨٣٣) صوتاً<sup>(١٤)</sup>، وبعد افتتاح جلسات أعمال المجلس الوطني التركي الكبير في الخامس عشر من آب ١٩٤٦، جرى إنتخاب رئيس حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو رئيساً للجمهورية التركية إذ حصل على (٢٨٨) صوتاً، في حين حصل مرشح الحزب الديمقراطي فوزي جاقماق على (٥٩) صوتاً، كما امتنع نائبان عن التصويت بينما غادر (١١٦) نائباً قاعة المجلس قبل بدأ عملية التصويت<sup>(١٥)</sup>، كما تم في تلك

الجلسة أيضاً إنتخاب كاظم قره بكر ((Kazım Karabekir))<sup>(١٦)</sup> رئيساً للمجلس الوطني التركي الكبير بأغلبية الأصوات إذ حصل على (٣٧٩) صوتاً<sup>(١٧)</sup>.

وكان فوزي جاقماق قد ألقى كلمة أمام أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير في السادس والعشرون من آب ١٩٤٦ بين من خلالها أن صناديق الانتخابات تمت سرقتها، وأن نتائج الانتخاب تم تزويرها من قبل حزب الشعب الجمهوري، وأوضح إن الأصوات التي مُنحت للحزب الديمقراطي تم التلاعب بها، وأضاف أن جماهير الحزب الديمقراطي اعترضت على هذا التزوير المُمنهج في كافة أرجاء الجمهورية التركية، ووجّه نداءه إلى أعضاء المجلس مبيناً لهم أن نواب وممثلي الشعب التركي أقسموا بشرفهم على أن تكون السيادة والقانون للشعب دون قيد أو شرط، ويجب على ممثلي الشعب التركي التصدي لهذه الخروقات<sup>(١٨)</sup>، كما وجه فوزي جاقماق دعوته الى اعادة إجراء الانتخابات النيابية لأنها كانت مُنافية لروح القانون<sup>(١٩)</sup>.

أثارت إنتخابات عام ١٩٤٦ الكثير من الجدل والنقاش لدى الأوساط السياسية التركية، لاسيما عند نواب الحزب الديمقراطي الذي أكد نوابه أن الأصوات التي مُنحت لحزبهم تم سرقتها من خلال تحويل تلك الأصوات لصالح حزب الشعب الجمهوري، ودعا نواب الحزب الديمقراطي أبناء الشعب التركي لأن يعلنوا الإحتجاجات ضد هذه القضية، ولأجل حسم الجدل الدائر تم تنظيم مؤتمر عام للحزب الديمقراطي بالعاصمة التركية أنقرة في السابع من كانون الثاني ١٩٤٧، وقام نواب الحزب بإعداد إتفاقية سُميت ميثاق الحرية ((Hürriyet Misaki))<sup>(٢٠)</sup>، طالبوا فيها جمع رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء في شخص واحد (تحويل نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي)، وتغيير قانون الانتخاب، وتغيير كل القوانين المعادية للديمقراطية، وبين أعضاء الحزب إنهم سيتركون أعمالهم في المجلس الوطني التركي الكبير في حالة عدم تلبية المطالب التي ينص عليها الميثاق. استمر الحزب الديمقراطي بجهوده المتعلقة بالتحقيق في الأصوات المسروقة منه، والتي منحها الشعب التركي له، في حين بدأ نواب حزب الشعب الجمهوري بجهودهم في الإتجاه المعاكس، وأدت حالات الاستقطاب والتجاذب بين الحكومة من جهة والمعارضة من جهة أخرى إلى توجيه تركيا نحو أزمة سياسية، وبدأت الجهود تُبذل لغرض إيجاد حلول لهذه الأزمة، وكان أهم إجراء لهذه الأزمة هو تبني رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو مهمة التوسط بين الحزبين ، وقام بعقد عدة لقاءات مع رئيس الحكومة التركية الذي ينتمي لحزب الشعب الجمهوري رجب بكر ((Recep Peker))<sup>(٢١)</sup>، كما عقد لقاء مع رئيس الحزب الديمقراطي جلال بايار ((Celal Bayar))<sup>(٢٢)</sup>، وتمكن في نهاية المطاف من إزالة المشاكل المستمرة بين الحزبين وإعلان البيان المعروف ببيان ١٢ تموز ١٩٤٧<sup>(٢٣)</sup>.

انتهت حدة الخلافات السياسية ما بين الأحزاب التركية من خلال صدور بيان الثاني عشر من تموز ١٩٤٧، وبذلك أنتهى الخلاف الحاصل بين نواب الحكومة (نواب حزب الشعب الجمهوري) والمعارضة (نواب الحزب الديمقراطي)، وعليه فإن هذا البيان حتى لو أدى إلى نوع من الارتياح بين صفوف أعضاء الحزب الديمقراطي، ولكنه في الوقت نفسه أدى إلى حدوث انشقاقات داخلية في صفوفه؛ إذ اعتقد بعض نواب الحزب الديمقراطي أن قبول هذا البيان كان عبارة عن تقديم للتنازلات من دون حل المشاكل الموجودة بين الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) والحزب الديمقراطي<sup>(٢٤)</sup>.

ويمكن القول أن التفاهات التي حصلت في تموز ١٩٤٧ بين رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو (بوصفه رئيساً لحزب الشعب الجمهوري) وجمال بايار (رئيس الحزب الديمقراطي) أدى إلى تدهور في العلاقات بين قادة الحزب الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى إنفصال بعض القادة عن الحزب الديمقراطي، وإعلان بيان في الثاني عشر من تموز ١٩٤٨ عُرف ببيان ١٢ تموز، إذ تم بموجب هذا البيان تأسيس حزب الأمة ((Millet Partisi)) والذي ضم في صفوفه مجموعة من القادة السياسيين والعسكريين المتقاعدین<sup>(٢٥)</sup>.

### ثالثاً: حزب الأمة حتى عام ١٩٥٠:

مهما ظهر على بيان الثاني عشر من تموز ١٩٤٧ على كونه حلاً للمشاكل الموجودة بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، فإنه أدى إلى شعور بعدم الارتياح داخل الحزب الديمقراطي، مما أدى إلى استقالة عدد من نواب الحزب<sup>(٢٦)</sup> وهم: كنعان أونر ((Kenan Öner))<sup>(٢٧)</sup>، وعثمان بولوك باش ((Osman Bölükbaşı))<sup>(٢٨)</sup>، ومصطفى كنتلي ((Mustafa Kentli))<sup>(٢٩)</sup>، وفؤاد آرنا ((Fuat Arna))<sup>(٣٠)</sup>، ونور الدين آردج أوغلو ((Nureddin Ardıçoğlu))<sup>(٣١)</sup>، وعثمان نوري كوني ((Osman Nuri Köni))<sup>(٣٢)</sup>، ويوسف حكمت بايور ((Yusuf Hikmet Bayur))<sup>(٣٣)</sup>، وأنيس آقاكين ((Enis Akaygen))<sup>(٣٤)</sup>، لذلك شهدت تركيا خطوات اكتسبت وضوحاً على طريق تأسيس حزب جديد، وكان الرائد في هذه الخطوات كنعان أونر، إذ كان يعتقد إنه من المناسب تأسيس حزب معارض قبل أن تتفكك المعارضة ذاتها، وكان مؤسسو هذا الحزب المعارض هم أولئك النواب الذين فكوا ارتباطاتهم بالحزب الديمقراطي، وكان فوزي جاقماق النائب المستقل عن اسطنبول من بينهم<sup>(٣٤)</sup>.

وكان الحزب الديمقراطي يعمل على تقييم هذا التكتل الذي كان فوزي جاقماق من ضمنه، إذ كان الحزب الديمقراطي يسمي هؤلاء بالمنافسين المنفصلين أو الذين جرى فصلهم من الحزب<sup>(٣٥)</sup>، في حين كانت الأوساط المستقلة تفسر هذا الكيان الجديد على إنه إضفاء للحياة على الحياة



الديمقراطية، إلا أن هذه الأوساط السياسية كانت تشير إلى الحزب الجديد كدليل على الاستقطاب الحاصل بين عصمت إينونو، وجمال بايار، وفوزي جاقماق<sup>(٣٦)</sup>.

لم يكن إسم الحزب الجديد الذي كان كنعان أونر ينوي تأسيسه قد تحدد بعد، إلا أن أصداء تأسيسه بدأت تُسمع في أنحاء تركيا، وكان بعضهم يعتقد إن الحزب سيمثل أهل القرى لذا أطلقوا عليه تسمية حزب الحرية القومي الريفي، أما في القرى فقد أطلقت عليه تسمية حزب المشير ((Mareşal Partisi))<sup>(٣٧)</sup> ولم يكن هذا الوضع إلا تعبيراً عن بروز شخصية المشير فوزي جاقماق في الحزب وعقيدته السياسية في بناء فكر الحزب الجديد<sup>(٣٨)</sup>، وعمل مؤسسو الحزب على تسريع خطوات تأسيسه، وكانوا قد أعدوا برنامجهم، وعلى الرغم من كون هذا البرنامج يتواءم مع برنامج حزب الشعب الجمهوري وبرنامج الحزب الديمقراطي، إلا أنه كان يحوي عناصر تباين؛ كان الحزب مناهضاً للشيعوية والنازية ويحترم الدين الإسلامي والقومية التركية<sup>(٣٩)</sup>، كما كان الحزب مؤيداً لفصل شؤون الدين عن الدولة، ويدعو إلى منح الحرية لكل في ممارسة العبادة باللغة والشكل اللذين يريدهما الفرد<sup>(٤٠)</sup>، فضلاً عن ذلك كان برنامج الحزب يدعو إلى جعل الدين ضمن المناهج الدراسية للمراحل الابتدائية والمتوسطة، فضلاً عن تأييده الليبرالية<sup>(٤١)</sup> في الاقتصاد<sup>(٤٢)</sup>، وعلى وفق برنامج الحزب يجب على الدولة ألا تتدخل في الصناعة عدا الزراعة والتجارة والصناعات العسكرية، ومن الضروري تشكيل مجلس للأعيان يجري انتخابه من الشعب، وكان الحزب الجديد يتبنى الديمقراطية على الطراز الغربي، ويعمل على تأسيس هذه الديمقراطية في تركيا، وكان برنامج الحزب يتضمن أيضاً أفكاراً عن صلاحيات رئاسة الجمهورية وكيفية انتخاب الرئيس، مؤكداً على ضرورة أن يكون رئيس الجمهورية خارج نطاق الأحزاب ومستقلاً، ويجري انتخابه لدورة انتخابية واحدة، وينبغي مرور دورة انتخابية واحدة كي يصبح بالإمكان إعادة انتخاب الرئيس<sup>(٤٣)</sup>.

وأدلى كنعان أونر بتصريح للصحافة أكد فيه أن اسم الحزب تحدد بشكل قاطع، وهو حزب الأمة، وهم يفكرون في إعلان اسم الحزب رسمياً في الثاني عشر من تموز ١٩٤٨ كرد فعل منهم على بيان ١٢ تموز ١٩٤٧، وهكذا أعطى الحزب قرائن في كونه سيمارس المعارضة الفعالة أمام الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري)، وحزب المعارضة الحزب الديمقراطي<sup>(٤٤)</sup>.

كان فوزي جاقماق يُقدم دعمه لحزب الأمة مادياً ومعنوياً، فعندما ظهرت الحاجة لإيجاد مقراً للحزب بأنقرة لممارسة نشاطاته فيه، أوضح فوزي جاقماق من دون تردد أنه سيخصص منزله الكائن في منطقة جانقيا ((Çankaya))<sup>(٤٥)</sup> والذي أستأجره بعد إحالته على التقاعد لممارسة



أعمال الحزب والقيام بنشاطاته، ولكن انتفت الحاجة لذلك لاحقاً، لأن الحزب أستأجر مبنى في مدينة أسكيشهر ((Eskişehir)) الواقعة في شمال غرب تركيا جاعلاً منه مقراً له<sup>(٤٦)</sup>.

وكان مؤسسو الحزب هم: فوزي جاقماق، عثمان بولوك باش<sup>(٤٧)</sup>، أنيس آقاكن، والجنرال صادق آلدوغان ((Sadık Aldoğan))<sup>(٤٨)</sup>، ويوسف حكمت بايور، وكنعان أونز، ومصطفى كنتلي، وعثمان نوري كوني<sup>(٤٩)</sup>، وصرح الأمين العام للحزب يوسف حكمت بايور أنه لن يعلن بيان تأسيس الحزب، بل إن فوزي جاقماق هو من سيتولى ذلك، وكان هذا التصريح من يوسف حكمت بايور يشير إلى أن الحزب يستمد قوته من فوزي جاقماق، وكان أيضاً بمثابة إشارة منه إلى أن الحزب سيستخدم محبة الشعب لفوزي جاقماق ويوظفها لصالح الحزب<sup>(٥٠)</sup>. وبالفعل قام الرئيس الفخري لحزب الأمة فوزي جاقماق بإعلان بيان عن تأسيس الحزب في الثاني والعشرون من تموز ١٩٤٨ وذكر فوزي جاقماق في بيانه الأسباب التي دعت إلى الدخول في معترك السياسة، وذكر أيضاً كيف قام حزب الشعب الجمهوري بتحويل الأصوات الممنوحة إلى الحزب الديمقراطي لصالحه خلال الانتخابات الأخيرة<sup>(٥١)</sup>، وقال فوزي جاقماق إن هناك زمرة صغيرة تمسك الحكم في يديها وتعمل ما تريد، وأوضح كذلك أهداف حزب الأمة ذاكراً إياها بحسب التسلسل وهي: جعل الحكومة في خدمة الأمة، وتسهيل الحياة، وتقليل الضرائب، ومنع سيطرة الدولة على الرأسمال، وإطلاق الحرية أمام المبادرات الخاصة، وفتح فرص عمل واسعة أمام المواطن، وتدعيم مؤسسة الأسرة، وتحقيق حصول الأطفال على التعليم الديني<sup>(٥٢)</sup>.

كان فوزي جاقماق عبر بيانه هذا يعمل على تنوير الشعب، والإعلان عن كفاحه ضد حزب الشعب الجمهوري، وكان حزب الأمة يحمل بصورة عامة أفكاراً متطابقة مع أفكار حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وكان الرئيس الفخري لحزب الأمة فوزي جاقماق يعلن عن أفكار حزبه في مجال السياسة الخارجية، مؤكداً على دعمه الأمم المتحدة، واحترامه الحلف الموجود مع بريطانيا، والصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأمين العام للحزب يوسف حكمت بايور فقد أعلن أنه ليس مناهضاً للسوفيت، إلا أنه أكد استحالة قبول مطالبه الاتحاد السوفييتي بأراضٍ وقواعد عسكرية في تركيا، وأنه لا يمكن الاستمرار في علاقات الجوار السابقة إلا بسحب هذه المطالب. وأوضح رغبته في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الشعب التركي اقتصادياً وإن لا تقتصر المساعدات على الجيش التركي فقط<sup>(٥٣)</sup>.

وكان الرئيس الفخري لحزب الأمة فوزي جاقماق قد أتى إلى اسطنبول بغرض الاستمرار في أعمال الحزب، ولقي استقبلاً عظيماً فيها، وألقى كلمة انتقد فيها الحزب الديمقراطي، مبيناً أن

الحزب أرتكب خطأ حينما وافق على بيان ١٢ تموز ١٩٤٧، وأنه بذلك فقد محبة الشعب التركي، وأوضح أيضاً في الكلمة ذاتها عدم وجود ضرورة في أن يكون رئيس الحزب ورئيس الدولة شخصاً واحداً، فلو حصل هذا الشيء عندئذ تنعدم استقلالية النواب في اتخاذ القرارات، ولا يعملون إلا بالقرارات الصادرة إليهم من المراجع العليا. وبذلك كان يوجه انتقاداته إلى رئيس الجمهورية عصمت إينونو (لأنه رئيساً لحزب الشعب الجمهوري) فضلاً عن توجيه انتقاده لنواب حزب الشعب الجمهوري<sup>(٥٤)</sup>.

ويمكن القول بأن أعضاء حزب الأمة دخلوا في خضم المعارضة الشديدة عبر توجيه انتقاداتهم إلى الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) وحزب المعارضة (الحزب الديمقراطي)، وكانوا يتحدثون باستمرار عن ردود أفعالهم تجاه بيان ١٢ تموز؛ وكانوا لا يرون في البيان إلا مجرد تهديئة حصلت بين حزبي المعارضة والحكومة من دون أن تُحل فيه المشاكل.

ألقي الرئيس الفخري لحزب الأمة فوزي جاقماق كلمة خلال افتتاح مقر الحزب الكائن بمنطقة قاديكوي ((Kadıköy))<sup>(٥٥)</sup> في الثاني عشر من أيلول ١٩٤٨، وضمّن كلمته رد على تساؤل من أحد مؤيدي الحزب الديمقراطي عن السبب الذي جعله صامتاً طوال الخمسة والعشرون عاماً المنصرمة؟. وردّ فوزي جاقماق على هذا التساؤل مجيباً أنه لا يمكن جعل الجيش أداة بيد السياسة، فقال: ((كنت طوال تلك المدة في الجيش، ولم أرغب قطعاً في المشاركة بالسياسة خلال تلك الحقبة، فلم يكن بإمكانني أن أجعل الجيش أداة بيد السياسة، ولو فعلت ذلك لكنت ارتكبت جريمة كبرى بحق البلاد، ولم أستطع أن افعل ذلك ولن أفعله))<sup>(٥٦)</sup>.

كان حزب الأمة يستغل كل فرصة للتعبير عن مشاكله مع الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري)، ومستمراً في ممارسة المعارضة السياسية، ورفض حزب الأمة دعوة لزيارة بريطانيا كان مجلس العموم البريطاني قد وجهها لممثلي الأحزاب السياسية في تركيا، وأوضح حزب الأمة أن سبب رفضه الدعوة يرجع إلى مشاكله مع حزب الشعب الجمهوري، وإن الديمقراطية ما تزال غير منفذة في تركيا<sup>(٥٧)</sup>.

ويبدو إن سياسة وتوجهات حزب الأمة التركي كانت متطابقة مع سياسة وتوجهات بعض الكتل البرلمانية المستقلة المنضوية تحت قبة المجلس الوطني الكبير، لذلك إتحدت ثلاثة مجاميع معارضة من المستقلين في الخامس من تموز ١٩٤٩ معه، وهذه المجاميع هي: المجموعة الديمقراطية المستقلة ((Bağımsız Demokratik Grup)) ومجموعة الديمقراطيين الحقيقيين ((Gerçek Demokratlar Grup))، وبهذا الاتحاد أصبح عدد مقاعد حزب الأمة ثلاثة وعشرون مقعداً في المجلس الوطني الكبير، أي أصبح ذا تمثيل أقوى في المجلس الوطني

التركي الكبير، واستمر حزب الأمة بعد هذه المرحلة في تنظيم تشكيلاته بشكل سريع، وأصبح لديه (٢٣) مركزاً في أنحاء تركيا، بل بدأ يمارس نشاطه في بعض الأقسية أيضاً<sup>(٥٨)</sup>. قام حزب الأمة بتنظيم مؤتمر بأنقرة في الحادي والعشرون من تشرين الثاني ١٩٤٩، وألقى الأمين العام للحزب يوسف حكمت بايور كلمة انتقد فيها بشدة الوضع السائد في تركيا، وأوضح أن حزب الشعب الجمهوري سيبقى في الحكم بعد أن يسرق الأصوات في الانتخابات القادمة، وأتى بعده وصفي راشد ((Vasfi Raşit))<sup>(٥٩)</sup> الذي ألقى كلمة أوضح فيها عدم وجود جهاز إعلامي لحزب الأمة، وطالب باتخاذ التدابير اللازمة من أجل جمع تبرعات لتأسيس هذا الجهاز، وعلى ضوء هذا الطلب جمع أعضاء الحزب فيما بينهم عشرون ألف ليرة تركية محققين التمويل اللازم لذلك<sup>(٦٠)</sup>.

وفي العاشر من نيسان عام ١٩٥٠ توفي الرئيس الفخري لحزب الأمة فوزي جاقماق، وأثناء تشييع جثمانه قام بعض طلاب الجامعات والمؤيدين لحزب الأمة بتنظيم مظاهرات حاشدة تحولت فيما بعد إلى أحداث شغب وصادم بين قوات الشرطة التركية والمتظاهرين، لاسيما وأن الوضع السياسي التركي في تلك المدة كان متوتراً نتيجة لقرب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٥٠، لذلك قامت الحكومة التركية وحزب الشعب الجمهوري بأتهم حزب الأمة بأنه يفعل الأزمات من خلال تنظيم هذه المظاهرات وما رافقها من أعمال شغب أثناء تشييع جثمان فوزي جاقماق<sup>(٦١)</sup>.

وبعد إسبوع من وفاة فوزي جاقماق وتحديداً في الثامن عشر من نيسان ١٩٥٠ أصدر زعيم حزب الأمة يوسف حكمت بايور بياناً أكد فيه عزم الحزب السير على النهج الفكري الذي اختطه لنفسه، وهاجم علمانية الحزب الحاكم، وانتهازية الحزب الديمقراطي المعارض، ووصفهما بأنهما يشنان حملة عدائية مشتركة ضد حزبه، وقال إن التظاهرات الطلابية الصاخبة التي أعقبت وفاة المشير فوزي جاقماق لم تكن من تدبير حزب الأمة، بل كانت تعبيراً عن حب وإجلال الجماهير لفوزي جاقماق وتأييداً لنهجه الفكري، ودافع بايور عن الإسلوب الذي تم فيه تشييع جنازة المشير فوزي جاقماق، كما دافع أيضاً عن التطلعات الدينية المتنامية للأترك، وعدها حقاً مقدساً من حقوق الشعب التركي<sup>(٦٢)</sup>.

يمكن القول إن حزب الأمة الذي أصبح رئيس أركان الجيش التركي الأسبق المارشال فوزي جاقماق رئيساً فخرياً له حتى وفاته في ١٠ نيسان ١٩٥٠، كانت أبرز أهدافه وبرامجه هي: إقامة الوطن التركي الكبير من الأناضول إلى أواسط آسيا، والتشدد في مواجهة القضية الكردية، والتشدد في التمسك بالقضية القومية، وحق الأفراد في ممارسة الدين باللغة التي يختارونها، وكانت لحزب الأمة صحيفة سياسية ناطقة بلسانه وهي صحيفة قدرت ((Kudret Gazetesi))،



وقد صار للحزب نشاط ملموس في عقد الخمسينات من القرن العشرين، ولكن حكومة عدنان مندريس وجهت له تهمة التمرد على السلطة في بداية عام ١٩٥٤، وقضت إحدى محاكم أنقرة بحله وإيقاف صحيفته عن الصدور في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤. وقد أُعيد تشكيل الحزب مرة أخرى بإسم جديد هو حزب الامة الجمهوري ((Gumburiyet Millet Partisi)) في ١٠ شباط ١٩٥٤، وبعد إعادة تشكيل الحزب من جديد أصبحت له صحيفة ناطقة بلسانه وهي صحيفة الصباح الجديد ((Yeni Sabah Gazetesi))<sup>(٦٣)</sup>.

### الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من الإستنتاجات يمكن تلخيصها بما يأتي:

١. أدت الأحزاب التركية دوراً في العملية السياسية في البلاد، رغم تفاوت هذا الدور، بحكم وجود تلك الأحزاب في الحكومة أو المعارضة، ومدى توافقها مع توجهات المؤسسة العسكرية ودورها في الداخل وعلاقتها مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ترك نتائجه الواضحة في علاقات تركيا الخارجية مع البلدان الأخرى.

٢. مرت الأحزاب التركية بأدوار تاريخية زمنية، إذ بدأت بمرحلة الحزب الواحد الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، وأعني به حزب الشعب الجمهوري، واستمر حتى عام ١٩٤٥، إذ تم الانتقال وبصورة سلمية إلى ظاهرة التعدد الحزبي، وقد ساعد هذا الانتقال تركيا، على التقرب من المجتمعات الغربية، إذ اقتبست معالم كثيرة من الفكر الغربي، وكانت الغاية من ذلك الاندماج مع هذه المجتمعات، ولاسيما أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، دفعت دولاً كثيرة لتبني التعددية الحزبية بعد انهيار نظام الحزب الواحد في أوروبا، وتركيا التي حاولت التقرب من المجتمع الغربي الرأسمالي الذي كان لا يقبل فيها بالبقاء على نظام الحزب الواحد، ولاسيما وإن تركيا اتهمت في هذه الحقبة بالتسلطية العسكرية، وعليه حاول عصمت إينونو بعد الحرب العالمية الثانية وبعد انهيار نظام موسوليني الفاشستي في إيطاليا ونظام هتلر النازي في ألمانيا، الإقرار بالتعددية الحزبية، والتي أصبحت تعدّ من أهم مظاهر الحياة السياسية التركية حتى الوقت الحاضر.

٣. لا يمكن للتاريخ التركي أن يغفل جهود ساسته المتميزون من ذوي الجرأة والواقعية في طرح الأفكار ولاسيما قادة ومؤسسو حزب الأمة التركي الذين أثبتوا إنهم أصحاب فكر ونظرة ثاقبة في قراءة المشهد السياسي التركي.

٤. كان تأسيس حزب الأمة التركي بمثابة رد فعل على حالة الإستقطاب السياسي التي سادت تركيا بعد إنتخابات عام ١٩٤٦، وما تبعها من مناكفات سياسية بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي وإذعان الأخير لشروط حزب السلطة (حزب الشعب الجمهوري)، الأمر الذي عدّه مؤسسي حزب الأمة تنازلاً غير مبرر وتقريباً بالحقوق السياسية وخيانة لأبناء الشعب التركي من الذين منحوا أصواتهم للحزب الديمقراطي.

## References

(١) حزب الشعب الجمهوري أو ((CHP)): وهو أقدم الأحزاب السياسية التركية التي أنشأت النظام الجمهوري والبرلمان في تركيا. شعار الحزب عبارة عن ستة أسهم بيضاء على خلفية حمراء تمثل هذه الأسهم المبادئ التي وصف بها نظام تركيا الحديث وهي (الجمهورية، والملية، والشعبية، والعلمانية، والدولية، والانقلابية)، أسس هذا الحزب مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣م ، وكان هذا الحزب الوريث لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي التي نشأت اثناء حروب الاستقلال، وأصبح هذا الحزب بمثابة رمز الثورة، وقد حكم الدولة بمفرده حتى عام ١٩٤٦. ينظر: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥\_١٩٨٠، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، هامش رقم ٥ ص ١٢؛ احمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين دراسة جغرافية سياسية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١١، ص ٧٦\_٧٩.

(٢) مصطفى كمال أتاتورك: وهو عسكري وسياسي تركي، ومؤسس الجمهورية التركية الحديثة ولد في سالونيك عام ١٨٨١ ودرس في مدارسها، ثم انتقل للدراسة في المدرسة العسكرية بإسطنبول، كانت خطوته العسكرية الأولى عام ١٩٠٩، حينما شارك في إخماد الثورة المضادة ثم تصدى للقوات الإيطالية في طبرق بليبيا عام ١٩١١، عيّن ملحقاً عسكرياً في صوفيا عام ١٩١٣، ولمع اسمه بعد معركة غاليبولي عام ١٩١٥، احدى أشهر المعارك في الحرب العالمية الأولى، عين قائداً للجيش السابع في سيناء ثم في سورية، تسلم عام ١٩١٨ قيادة مجموعة الفيالق السريعة، خلف القائد الألماني ليمان فون ساندرس طبقاً لبنود الهدنة، حارب الجيوش الغازية وأطاح بالخلافة العثمانية، إنتخبه المجلس الوطني عام ١٩٢٣ أول رئيس للجمهورية التركية، وبعد صدور قانون الألقاب عام ١٩٣٤م منحه المجلس الوطني التركي الكبير لقب ((أتاتورك)) وتعني باللغة التركية (أبو الأترك)، توفي عام ١٩٣٨م. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Şevket Süreyya Aydemir, Tek Adam, Cilt.1, Istanbul, 1963, S.118; Türkiye Ansiklopedisi, Cilt.1, Ankara, 1989, SS.840\_901;

مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ٢٥\_٢٧.

(٣) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٧، إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبداللطيف الحارس، مراجعة: سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٠٢\_٣٠٤.

(٤) ميثاق مونترو: وهو ميثاق وقع في ٢٠ تموز ١٩٣٧ بين كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وتركيا وبريطانيا وفرنسا وبلغاريا واليونان واليابان ورومانيا ويوغسلافيا، وقد نص على مبدأ مرور السفن التجارية والحربية في زمن السلم والحرب، وأعطى لتركيا حق تحصين المضائق. للمزيد من التفاصيل ينظر: صبحي ناظم توفيق، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثلات العراقية في تركيا ١٩٣٠\_١٩٥٧، بيت

- الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢؛ محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦\_١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب\_جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٦١.
- (٥) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٧؛ إريك زوركر، المصدر السابق، ص ٣٠٢\_٣٠٤.
- (٦) عصمت اينونو: ولد عام ١٨٨٤ من عائلة من الطبقة المتوسطة، دخل المدرسة العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٠٥، خدم في مناطق عدة من الدولة العثمانية، شارك في حروب الاستقلال ضد اليونان، وكان قائداً للجيش في معركة اينونو الأولى والثانية وهزم اليونانيين في المعارك التي استمد لقبه من إسمها عام ١٩٢١. كان من اقرب المقربين الى مصطفى كمال، فأرسله على رأس الوفد المفاوض إلى لوزان، وأصبح رئيساً للوزارة خلال مدة حكم أتاتورك، كان من أشد المتحمسين الى دعم السياسات والاجراءات الادارية والثقافية الهادفة إلى فصل الدين عن الدولة ومعارضة جميع المظاهر الدينية ومناهضة النزعات القومية غير التركية. بعدما توفي مصطفى كمال أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٥٠، قاد المعارضة التركية ضد سلطة الحزب الديمقراطي التركي خلال المدة (١٩٥٠-١٩٦٠)، وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ شكل ثلاث حكومات ائتلافية حتى عام ١٩٦٥، نحي عن رئاسة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٧٢، توفي في انقرة عام ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: علاء طه ياسين النعيمي، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤\_١٩٧٣، دار الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، سامراء، ٢٠١٧؛
- Encyclopedia Americana, Vol.15, New York, 1976, PP.189\_190 .
- (٧) أميرة كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية\_جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٦.
- (٨) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٧، إريك زوركر، المصدر السابق، ص ٣٠٢\_٣٠٤.
- (٩) سعد عبداللطيف الحديثي، تركيا، إصدارات المعهد العالي للدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٦.
- (١٠) الحزب الديمقراطي: تأسس في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ بزعامة جلال بايار، وانتشرت فروعه في جميع الولايات التركية، خاض الحزب انتخابات عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٠، وفي هذه الأخيرة فاز بأغلبية الأصوات (٥٣%) من مجموع الأصوات، وأصبح له (٣٦٩) مقعداً من مجموع (٤٨٧) مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير، وبقي الحزب في السلطة حتى عام ١٩٦٠، عندما أطاح به الجيش في انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠. ينظر: خالد عبدالوهاب عبدالرزاق، الأحزاب التركية وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥\_١٩٤٧ دراسة وثائقية تاريخية، تقديم: صبري فالح الحمدي، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٠\_٢٥؛ احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٣٥\_٧٧؛ حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، ط ٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٧٣.
- (١١) خالد عبدالوهاب عبدالرزاق، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (١٢) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ٣١٢\_٣١٣؛ فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٤٠؛ رضا هلال، السيف



والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٦؛

KhaledTanilla, Ayrıntılar1945\_1950ile Demokrat Parti Kronolojisi, Cilt.1, Istanbul, 1958, S.43.

(١٣) فوزي جاقماق: ولد فوزي جاقماق في ١٢ كانون الثاني ١٨٧٦ بمدينة اسطنبول ، اكمل دراسته في كلية الأركان الحربية بأسطنبول. وقد تخرج منها ضابطاً برتبة ملازم أول في ١٨٩٨ ليلتحق بعد تخرجه مباشرة في الخدمة العسكرية بولايات الروملي التي بقي فيها حتى اندلاع حرب البلقان ١٩١٢\_١٩١٣ اذ عاد في تلك المدة إلى اسطنبول ، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤\_١٩١٨ شارك فوزي جاقماق في معارك مختلفة وفي عدة جبهات منها جبهة جناق قلعة ((وفي هذه الجبهة تعرف جاقماق على اتاتورك من خلال برقية تعزية ارسلها الأخير الى جاقماق يعزیه فيها بأستشهاد شقيق جاقماق الذي كان ضابطاً تحت إمرة اتاتورك)) كما شارك جاقماق في معارك على جبهة القوقاز ، فضلاً عن مشاركته في معارك على جبهة بلاد الشام وتحديداً ((سوريا وفلسطين))، لم يلتحق فوزي جاقماق بالحركة الوطنية التركية ((حرب الاستقلال)) مبكراً، شغل فوزي جاقماق منصب ناظر الحربية (وزير الدفاع) في حكومة اسطنبول ولكن بعد اجتياح البريطانيين لأسطنبول في ١٦ اذار ١٩٢٠ قرر جاقماق ترك عمله والألتحاق بالحركة الوطنية التركية التي يتزعمها مصطفى كمال باشا وبعد وصول جاقماق الى انقرة انتخبه المجلس الوطني التركي الكبير وزيراً للدفاع الوطني في حكومة انقرة. وبسبب كثرة مشاغل مصطفى كمال قرر الأخير توكيل جاقماق برئاسة الهيئة التنفيذية للنواب في حكومة انقرة ((رئاسة الوزراء)) ، وقد شارك جاقماق في معارك حرب الاستقلال المهمة لاسيما معركة صفاريا ومعركة الهجوم المضاد في عام ١٩٢٢ وبعد هذه المعارك منحه المجلس الوطني التركي الكبير رتبة مارشال ((مشير)) تثنياً لجهوده. وفي أواخر عام ١٩٢٢ اسند له منصب رئيس الأركان العامة في الجيش التركي وبقي في هذا المنصب حتى احواله على التقاعد بعد بلوغه السن القانوني في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٤. وفي عام ١٩٤٦ دخل جاقماق المعترك السياسي من خلال انضمامه الى الحزب الديمقراطي وبعد عامين انفصل عنه ليؤسس مع مجموعه من العسكريين المتقاعدین والسياسيين القدماء حزياً سياسياً جديداً وهو حزب الأمة الذي تم تأسيسه في تموز ١٩٤٨ واصبح جاقماق رئيساً فخرياً لذلك الحزب حتى وفاته في ١٠ نيسان ١٩٥٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: قيس اسعد شاكر حميدي، فوزي جاقماق ودوره العسكري والسياسي في تركيا ١٨٧٦\_١٩٥٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية\_جامعة سامراء، ٢٠١٥.

(14) Hayrullah Gök, Mareşal Fevzi Çakmak'ın Askeri Ve Siyasi Faaliyetleri, Ankara, 1997, S.80.

(١٥) محسن حمزه حسن العبيدي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(١٦) كاظم قره بكر: ولد عام ١٨٨٢، وهو ابن باشا عثمانی، تخرج من الأكاديمية العسكرية عام ١٩٠٥، التحق بلجنة الاتحاد والترقي في أدرنة عام ١٩٠٧، وهو عسكري صرف، بلغ أوج وظيفته عندما تعين قائداً لفيلق الجيش القوقازي، وكان آنذاك برتبة عميد وذلك في عام ١٩١٨، تم تعيينه قائداً للجيش التاسع في شرقي الأناضول في آذار عام ١٩١٩، شكلت قواته العمود الفقري لحركة المقاومة الوطنية، هزم جيش الأرمن عام

١٩٢٠، انفصل عن مصطفى كمال بسبب احتكار هذا الأخير للسلطة، وأسس الحزب التقدمي الجمهوري عام ١٩٢٤، أُعتقل وحوكم بسبب أرتباطه بمؤامرة أزمير عام ١٩٢٦، إلا أنه أُخلي سبيله، عاش في حالة تقاعد إلى أن عاد ودخل المجلس النيابي بعد موت أتاتورك عام ١٩٣٨، وأُنتخب رئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٤٦، توفي عام ١٩٤٨. ينظر: إريك زوركر، المصدر السابق، ص ٥٢٠؛ أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٣.

(١٧) صحيفة الأهرام، القاهرة\_مصر، ١٦/٨/١٩٤٦؛ Khaled Tanilla, A.G.E., S.45.  
(18) Dergi Dakika Türk Büyük Millet Meclisi, Fifty.8, Cilt.1, Ankara, 1946, S.154.

(١٩) صحيفة الأهرام، القاهرة\_مصر، ٢٧/٨/١٩٤٦؛ محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص ٧٣.  
(٢٠) ميثاق الحرية: وهو الميثاق الذي احتوى توضيحاً للحريات الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب، وفي مقدمتها الحريات الاجتماعية والحرية الفردية ومبدأ تعدد الأحزاب. ينظر: د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، المفوضية العراقية في أنقرة، ملف رقم (٧٣٧) و (١١١)، عنوانها: ((الوضع في تركيا))، أنقرة، ١/٤/١٩٤٧؛ مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٢١) رجب بكر: ولد في ٥ شباط ١٨٨٨ في اسطنبول، تدريب كضابط عسكري، حارب على جبهات عديدة في الحرب العالمية الأولى، وعاد بعدها إلى الأكاديمية لإنهاء تعليمه، إنضم إلى الوطنيين في الأناضول عام ١٩٢٠، وأصبح أميناً عاماً للبرلمان الوطني، أصبح منذ عام ١٩٢٣ عضواً في مجلس النواب وفي الوقت نفسه أميناً عاماً لحزب الشعب، عين وزيراً للمالية عام ١٩٢٤ وفي نهاية العام نفسه أصبح وزيراً للداخلية، استقال احتجاجاً على سياسات فتحي أوكيار المعتدلة، عُيّن وزيراً للدفاع عام ١٩٢٥، ورئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٢٨، ووزيراً للاتصالات (١٩٢٨-١٩٣٠). ووصف بأنه من المؤيدين الأقوياء لنظام الحزب الواحد الاستبدادي ولسياسات الدولتية في ثلاثينات القرن العشرين، عُيّن وزيراً للداخلية (١٩٤٢-١٩٤٣)، ورئيساً للوزراء (١٩٤٦-١٩٤٧)، وقد اتخذ موقف المواجهة الحاسمة مع المعارضة، ولكنه اضطر للاستقالة عندما انحاز عصمت إينونو إلى جانب الساسة المعتدلون في حزب الشعب الجمهوري (الحمام) عام ١٩٤٧، توفي في ١ نيسان ١٩٥٠. ينظر: إريك زوركر، المصدر السابق، ص ٥٢٤.

(٢٢) جلال بايار: سياسي تركي سابق وثالث رئيس للجمهورية التركية، ولد في ١٦ آب ١٨٨٣ بمدينة عمر بيك ((Umur bey)) بالقرب من بورصة. وكان والده عبد الله فهمي أفندي مديراً للمدرسة الثانوية في المدينة وفقياً في الوقت نفسه، دخل بايار المدرسة الفرنسية العالية في بورصة، ولكنه لم يذهب إلى الجامعة، عمل في البنك الزراعي وأصبح أخيراً مديراً لفرع البنك في بورصة عام ١٩٠٧. بدأ حياته العملية والوظيفية في أعمال الصيرفة ولكنه كان يمضي غالبية أوقات فراغه في العمل في صفوف حركة تركيا الفتاة. وعندما تسلم مصطفى كمال أتاتورك قيادة الجيش التركي في حرب الاستقلال عين بايار مساعداً للقائد العسكري في إقليم إيجة تحت اسم غالب خوجه ((Galip Hoca)) في عام ١٩٢٢ شغل منصب وزير الاقتصاد فضلاً عن عمله وزيراً مختصاً يشرف على إعادة ترتيب وتنظيم قيادة السكان بين تركيا واليونان بعد ان كان قد أرسل بوصفه عضواً إلى مؤتمر لوزان في تشرين الثاني ١٩٢٢، عاود بايار عمله في الصيرفة عام ١٩٢٤ إذ قام بتأسيس بنك ايش التركي ((IS Bank)) الذي ما يزال يعد اكبر البنوك الخاصة في تركيا في عام

١٩٣٢ عين مرة اخرى وزيراً للاقتصاد الوطني، انتخب رئيساً للوزراء في عام ١٩٣٧ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٣٩. اسس بايار الحزب الديمقراطي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ بعد معارضته الشديدة لقانون الاصلاح الزراعي الذي اقترحه اينونو عام ١٩٤٥. اصبح بايار رئيساً للجمهورية حين فاز حزبه فوزاً ساحقاً في الانتخابات التي اجريت في تركيا عام ١٩٥٠ إذ بقي في منصبه حتى انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠، أعتقل وحكم عليه بالإعدام ثم أبدل الحكم بالسجن المؤبد عام ١٩٦١، أطلق سراحه عام ١٩٦٦ على إثر سوء حالته الصحية (اصيب بداء السكري وضغط الدم العالي) في عام ١٩٧٤ استعاد بايار حقوقه السياسية جميعها بصفته رئيساً للجمهورية. يعد بايار الأب الروحي للحزب اليمينية. ويوصف في أنقرة بأنه أحد الرموز لنهضة تركيا الحديثة توفي في اسطنبول في ٢٢ آب ١٩٨٧م عن عمر ناهز ١٠٤ سنة، للمزيد من التفاصيل ينظر: ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣\_١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية\_جامعة سامراء، ٢٠١٣؛ إريك زوركر، المصدر السابق، ص٥١٢.

(23) Süleyman Külçe, Mareşal Fevzi Çakmak Askeri Siyasi Hususi Hayatı, Cilt.2, Istanbul-ul, 1953, S.88.

(٢٤) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥\_١٩٨٠، ص٤١.

(25) Süleyman Külçe, A.G.E., Cilt.2, SS.90\_96; Adnan Çakmak,

Mareşal Fevzi Çakmak Hatıraları, Yazan: Murat Sertoğlu, Istanbul, 1975, S.34.

(٢٦) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، تقارير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة، ملف رقم (٢٧٣٧) و (٧٣)، عنوانها: ((تعليق مختصر على الحالة في تركيا)) أنقرة، ٢٦/٤/١٩٤٨؛ فيروز احمد، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٢٧) كنعان أونز: وهو محامي وسياسي تركي ولد عام ١٨٨١ في اسطنبول ، وبعد تخرجه من كلية الحقوق باسطنبول تم تعيينه في دائرة العدل عام ١٩٢٢ ، ثم أصبح بعد تأسيس الجمهورية التركية مفتشاً في المحكمة الجنائية بأنقرة، ولكنه استقال عام ١٩٢٥ بسبب تدهور صحته، ليعود بعدها إلى اسطنبول ويلقي المحاضرات في كلية القانون، بدأ حياته السياسية عام ١٩٤٦ بأنضمامه إلى الحزب الديمقراطي، الذي استقال منه عام ١٩٤٧، بعدها أسس حزب الأمة الوطني مع فوزي جاقماق ومجموعة من السياسيين المعارضين على نهج الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٨، توفي في اسطنبول عام ١٩٤٩. ينظر:

Şenol Zümrüt, Mareşal Fevzi Çakmak'ın Siyasal Kişiliği Ve Millet Partisi, Istanbul, 2004, S.28.

(٢٨) عثمان بولوك باش: ولد عام ١٩١٣ في إحدى قرى اسطنبول، أكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في ثانوية اسطنبول للبنين، وغادر إلى فرنسا إذ درس في جامعات نيس، وتخرج من كلية العلوم قسم الرياضيات عام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٣٨ عاد إلى تركيا، تعين مدرساً في ثانوية حيدر باشا عام ١٩٤٠، أكمل دراسته في كلية الزراعة بجامعة اسطنبول، وفي عام ١٩٤٦ انضم إلى الحزب الديمقراطي، وانفصل عنه عام ١٩٤٨ لينضم مع فوزي جاقماق إلى الحزب الوطني، وكان سياسياً وخطيباً مفوهاً، ألقى القبض عليه في عام ١٩٤٩ بتهمة التخطيط لاغتيال رئيس الجمهورية عصمت اينونو ورئيس الحزب الديمقراطي جلال بايار،

وفي عام ١٩٥٠ أطلق سراحه، وبعد صدور قرار بحل الحزب الوطني في كانون الثاني ١٩٥٤ ساهم مع مجموعة من السياسيين بتشكيل حزب جديد في شباط من العام نفسه وسمي هذا الحزب بالحزب الوطني الجمهوري، توفي عثمان بولوك باش بأنقرة في ٦ شباط ٢٠٠٢م. ينظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ٣١٢؛

Şenol Zümrüt, A. G. E., S.30.

(٢٩) فؤاد أرنا: وهو محامي وسياسي تركي ولد في اسطنبول عام ١٩٠٩ ، تخرج من كلية الحقوق في جامعة أنقرة وعمل لمدة من الوقت محامياً، ثم موظفاً للخدمة المدنية في وزارة الداخلية، انضم للحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٤٧ انفصل عنه لينضم للحزب الوطني مع فوزي جاقماق، وقد أُعتقل مع عثمان بولوك باش في عام ١٩٤٩ بتهمة التخطيط لاغتيال عصمت إينونو وجمال بايار وأُفرج عنه في عام ١٩٥٠، وفي عام ١٩٥٢ أنتخب أميناً عاماً للحزب الوطني، وبعد حل الحزب عام ١٩٥٤، ساهم بتأسيس حزب الأمة الجمهوري، توفي باسطنبول في ٢٣ شباط ١٩٦٢م. ينظر:

A. E, S.43.

(٣٠) نور الدين أريج أوغلو: وهو سياسي تركي ولد بأيلازغ في ٩ آب ١٩١٣، أكمل تعليمه الابتدائي فيها، ثم أكمل تعليمه الثانوي بإزمير، أما تعليمه الجامعي فأكمه باسطنبول متخرجاً من كلية الحقوق في جامعة اسطنبول، بدأ عمله السياسي بأنضمامه إلى الحزب الوطني عام ١٩٤٨، بعد ذلك أصبح عضواً في الجمعية التأسيسية للحزب الوطني الجمهوري عام ١٩٥٤، وقد أصبح نائباً في المجلس الوطني عن أيلازغ في عام ١٩٦١، كما شغل منصب وزير الصحافة والأعلام والسياحة والترويج في الوزارة الائتلافية التي شكلها عصمت إينونو في ٢٥ حزيران ١٩٦٢، وقد استمر في منصبه حتى ٢٥ كانون الأول ١٩٦٣، وكان له دور عندما كان نائب في البرلمان ووزيراً في إنشاء جامعة بمدينة أيلازغ، وفي عام ١٩٦٩ قرر نور الدين أريج أوغلو إعتزال العمل السياسي، توفي في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٢م. ينظر: محمود شاكرا، التاريخ الاسلامي\_ التاريخ المعاصر ( تركيا ١٩٢٤ \_ ١٩٨٩ )، ج١٧، ط٢، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ١٠٩\_١١١؛

Şenol Zümrüt, A. G. E., S.89.

(٣١) عثمان نوري كوني: وهو سياسي تركي ولد في إزمير عام ١٨٨٤، تخرج من كلية القانون في اسطنبول، وتتنقل بحكم وظيفته بين المدن والولايات التركية، منها عمله في المحكمة الجنائية في اسطنبول، ومحكمة الاستئناف في سامسون، ثم محكمة الاستئناف والمحكمة البدائية في اسطنبول مرة أخرى، وهو أحد المؤسسين للحزب الوطني عام ١٩٤٨ بعد انفصاله عن الحزب الديمقراطي في عام ١٩٤٧، توفي باسطنبول في ٥ شباط ١٩٥٣. ينظر:

A. E. , S. 95.

(٣٢) يوسف حكمت بايور: وهو سياسي تركي ولد في اسطنبول عام ١٨٩١، تخرج من مدرسة ثانوية غلطة سراي، وأكمل دراسته الجامعية في السوربون في باريس، تولى منصب مدير الشؤون السياسية في وزارة الشؤون الخارجية، ثم أصبح سفيراً لتركيا في بلغراد وكابول، أنتخب نائباً في المجلس الوطني التركي الكبير عن ولاية مانيسا، وهو من المؤسسين مع فوزي جاقماق لحزب الأمة الوطني عام ١٩٤٨، وأصبح الرئيس

العام للحزب، وكان يوسف حكمت بايور متزوج من ابنة الصدر الأعظم كامل باشا القبرصلي، توفي في ٦ آذار ١٩٨٠. ينظر:

Harun Yahya, Atatürk Ansiklopedisi, Cilt.2, Istanbul, 2010, S.448.

(٣٣) أنيس آقاكين: وهو سياسي ودبلوماسي تركي، ولد في ١٩ آيار ١٨٨٩، في عام ١٨٩٧ أكمل تعليمه في ثانوية غلطة سراي باسطنبول، في عام ١٩٠١ سافر إلى سان بطرسبورغ وبخارست، وبعد قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ شغل منصب سفير تركيا في موسكو (١٩٢٣\_١٩٢٥)، ومساعد وكيل وزير الخارجية (١٩٢٧\_١٩٢٥)، ووكيل وزير الخارجية (١٩٢٧\_١٩٢٩)، وسفيراً في اثينا (١٩٢٩\_١٩٣٤)، وسفيراً في طهران (١٩٣٥\_١٩٣٩)، كما خدم مره اخرى في السفارة التركية (١٩٣٩\_١٩٤٥)، أصبح نائباً عن اسطنبول في انتخابات عام ١٩٤٦ التي دخلها مع الحزب الديمقراطي، والذي انفصل عنه عام ١٩٤٨ لينضم للحزب الوطني، توفي باسطنبول في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦. ينظر:

Şenol Zümrüt, A. G. E., S.120.

(٣٤) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، تقارير المفوضية العراقية في أنقرة، ملفه رقم (٢٧٣٧) و (٧٥٠)، عنوانها: ((حزب معارض في تركيا))، أنقرة، ١٩٤٨/٤/٦؛ احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١١، ص ١٥٤؛

Hürriyet Gazetesi, 6 Mayıs 1948, S.1.

(35) Stanford J. Shaw And Ezel Kural Shouh, History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey, Volume.II, Combridge University Press, Unite-d States Of America, 1977, P.404.

(36) Hürriyet Gazetesi, 7 Mayıs 1948, S.1.

(٣٧) سُمِّي بحزب المُشير نسبة إلى الرتبة العسكرية التي كان يحملها الرئيس الفخري لحزب الأمة فوزي جاقماق وهي رتبة المُشير (المارشال). من الجدير بالذكر إن هذه الرتبة العسكرية لم يحصل عليها طوال تاريخ المؤسسة العسكرية التركية وحتى الوقت الحاضر إلا مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك ورئيس أركان الجيش التركي فوزي جاقماق فقط. للمزيد يُنظر: عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ص ٦٥\_٦٦.

(٣٨) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة، ملفه رقم (٢٧٣٧) و (٧٥)، عنوانها: ((تأسيس حزب معارض في تركيا))، أنقرة، ١٩٤٨/٥/١٠؛

Hürriyet Gazetesi, 9 Mayıs 1948, S.3.

(٣٩) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة، ملفه رقم (٢٧٣٧) و (٦٠)، عنوانها: ((تعليق موجز عن حاله العامة في تركيا))، أنقرة، ١٩٤٨/٩/١٢؛ مصطفى الزين، ذئب الأناضول، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص ٢٩٩.

(٤٠) منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩\_١٩٩٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٠.

(٤١) ليبرالية: وتعني حر وهي مذهب سياسي أو حركة وعي اجتماعي، تقوم على قيمتي الحرية والمساواة. ينظر: محمد سعيد اللحام وآخرون، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١٩.

(42) Stanford J. Shaw And Ezel Kural Shouw, Op. Cit., P.404.

(43) Hürriyet Gazetesi, 28 Haziran 1948, S.1.

(44) Hürriyet Gazetesi, 15 Temmuz 1948, S.1.

(٤٥) جانقايا: وهو أسم أطلق بعد تأسيس الجمهورية التركية على قصر رئاسة الجمهورية التركية، وقد سمي قصر جانقايا الرئاسي بهذا الأسم نسبة للمنطقة التي يقع فيها وسط العاصمة أنقرة. وهو قصر مشيد على مساحة (١٧٧٠ متراً مربعاً)، بناه تاجر أرمني من سكان أنقرة، واشترته بعد ذلك أسرة تركية غنية. ومع إنتقال مؤسس الجمهورية التركية أتاتورك للإقامة بأنقرة، قام مفتي المدينة آنذاك بجمع التبرعات من المواطنين لشراء هذا القصر وأهداه له. ويولي الأتاتوريون أهمية كبيرة لهذا القصر بوصفه أهم قلاعهم العلمانية. ينظر:

Falih Rifki Atay, Çankaya, Istanbul, 1980, S.6;

ضابط تركي سابق، الرجل الصنم مصطفى كمال أتاتورك حياة رجل ودولة، ترجمة: عبدالله عبدالرحمن، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٨.

(46) Hürriyet Gazetesi, A. G. E., S.5.

(٤٧) ابراهيم الداوقوي، اكراد تركيا، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢١٣.

(٤٨) صادق الدوغان: وهو عسكري وسياسي تركي، ولد في اسطنبول عام ١٨٨٨، أكمل دراسته في الأكاديمية العسكرية متخرجاً من صنف المدفعية، تم تعيينه في شعبة الاستخبارات العسكرية في رئاسة الأركان العامة، ثم سافر الى باريس، وبعدها عاد إلى تركيا، إذ عمل معلماً في الأكاديمية العسكرية، ثم قائداً عسكرياً في رئاسة الأركان في منطقة مرسين وأيلازغ، وقائداً للدرك في أرضروم، ورئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية في منطقة أفيون، دخل المعترك السياسي مؤسساً لحزب الأمة مع فوزي جاقماق ورفاقه، وبعد حل الحزب في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤، ساهم في تأسيس حزب الأمة الوطني الجمهوري في ١٠ شباط من العام نفسه، وبعد الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا عام ١٩٦٠، أصبح صادق الدوغان عضواً في لجنة صياغة الدستور في المدة (٦ كانون الثاني\_٢٥ تشرين الأول ١٩٦١)، توفي في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٥. ينظر:

Şenol Zümrüt, A. G. E., S.143.

(49) Muzaffer Cookman, 50-yıl Dakika, Istanbul, 1973, S.134.

(٥٠) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، ص ٢٩٨؛

Hürriyet Gazetesi, 20 Temmuz 1948, S.1.

(51) Nuri Eren, Turkey Today And Tomorrow, London, 1963, P.68.

(٥٢) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ص ٣١٩\_٣٢٠؛

Hürriyet Gazetesi, 23 Temmuz 1948, S.1.

(53) Hürriyet Gazetesi, 7 Ağustos 1948, S.1; Stanford J. Shaw And Ezel Kural Shouw, Op. Cit., P.404.

(54) Hürriyet Gazetesi, A. G. E., SS.1\_4.

(٥٥) قاديكوي: أحد أحياء اسطنبول تقع على الشاطئ الشمالي من بحر مرمرة (ضمن الجانب الآسيوي) في مواجهة المركز القديم التاريخي للمدينة على الجانب الأوروبي من مضيق البسفور، وكانت مستعمرة يونانية سابقة وواحدة من أقدم المستوطنات في اسطنبول، وتعتبر أيضاً مركز ثقافي من الجانب الأناضولي الشرقي من اسطنبول، وقد سُميت أيضاً بـ(قاضي كوي) لأنها كانت القرية التي يقيم فيها القاضي في القسطنطينية، وكلمة كوي في التركية تعني قرية. للمزيد يُنظر:

Ansiklopedisi Türk Tarih - Coğrafi, Cilt.7, İstanbul, 2010.

(56) Alıntı: Hürriyet Gazetesi, 13 Eylül 1948, SS.1\_4.

(57) Hürriyet Gazetesi, 30 Nisan 1949, SS.1\_4.

(٥٨) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص ٣٢٠؛

Hürriyet Gazetesi, 6 Temmuz 1949, S.1; Hürriyet Gazetesi, 8 Temmuz 1949, SS. 1\_4.

(٥٩) وصفي راشد: وهو أستاذ جامعي وسياسي تركي، وابن (أحد الباشوات العثمانيين ويدعى والده محمد راشد باشا)، ولد في اليمن عام ١٨٨٧، تخرج من كلية القانون في اسطنبول، وبعدها سافر إلى ألمانيا وفرنسا ليكمل دراسته العليا في القانون من جامعات برلين وباريس، ثم عاد إلى تركيا ليعمل أستاذاً في جامعة اسطنبول، وبعدها عمل أستاذاً للقانون المدني في كلية الحقوق الرومانية، دخل المعتزك السياسي عام ١٩٤٨ بانضمامه إلى حزب الأمة التركي، توفي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧١. ينظر:

Şenol Zümrüt, A. G. E., S.184.

(60) Hürriyet Gazetesi, 22 Kasım 1949, SS.1\_4.

(61) Süleyman Külçe, A.G.E., Cilt.2, S.177; Salih Polatkan, Mareşal Fevzi - Çakmak As-keri Ve Siyasi Yönleriyle, İstanbul, 1981, S.258; Ümid Sinan Topçuoğlu, Mareşal M-ustafa Fevzi Çakmak, İstanbul, 1977, S.172.

(٦٢) د.ك.و، وزارة الخارجية العراقية، تقرير الفئصلية العراقية في اسطنبول، ملف رقم (٢٧٣٨) و (٤٢)، عنوانها: ((ذبول وفاة جاقماق))، اسطنبول، ١٩٥٠/٤/٢٢.

(٦٣) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٣٠؛ سمير العبيطة وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تقديم: محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٦٧٥\_٦٧٦؛ فيروز احمد، المصدر السابق، ص ٢٥٢؛ احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ص ص ١٥٥\_١٥٦.